كلمة

سعادة السيد

محمد بن عبدالله الرميحي

وزير البلدية والبيئة

دولة قطر

مؤتمر التغير المناخي الثاني والعشرون (COP 22) في المغرب مراكش

2016/11/16

السيد الرئيس

أصحاب المعالى والسعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أود بداية أن اعرب عن امتنان دولة قطر لحكومة المملكة المغربية على الاستضافة الكريمة وعلى هذا التنظيم الناجح ولما بذلته من جهد كبير ومتميز في تنظيم دخول اتفاق باريس حيز النفاذ وفقا لمبادىء واحكام الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ومن أهمها مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة.

الحضور الكرام

لا يخفى على احد منكم أن ظاهرة التغير المناخي باتت تؤثر على عالمنا مما يجعل التعامل معها ضرورة ملحة خاصة في ظل تداعياتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، فزيادة رقعة التصحر وذوبان الجليد وارتفاع منسوب المياه تدفعنا للتحلي بالمسؤولية والسعي لمواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها والتكيف معها. إن دولة قطر تؤكد على أهمية العمل على

نحو يجسد مبدأ الإنصاف ومبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة على حسب قدرات كل طرف ومسؤوليته التاريخية، في ظل الظروف الوطنية المختلفة.

وتجدر الاشارة الى ان دولة قطر تعد من أوائل الدول التي وقعت على اتفاق باريس في 22 ابريل من عام 2016 خلال الحفل الخاص الذي أقيم في مقر الامم المتحدة بنيويورك إدراكا منها بأهمية هذا الاتفاق.

السيدات والسادة،

ان الدول النامية لها الحق في وضع أولوية العمل على تحقيق التنمية المطلوبة لشعوبها بما يضمن حقها في التنمية المستدامة إلا أننا سنسعى إلى ان لا تكون هذه التنمية على حساب الجهود الطوعية في مواجهة ظاهرة التغير المناخي. كما نؤكد علي اهمية تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها السابقة مما سيساهم بشكل مباشر في الوصول الى النتائج المرجوة من الاتفاقية ، ويجب علينا النظر في كيفية تحفيز ومساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لها ، وعلى الدول المتقدمة أن تلعب الدور الرئيسي في هذا الصدد.

الحضور الكرام،

إننا في دولة قطر نرى أن التكيف هو الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة ويؤدي تلقائيا للتخفيف من الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وندرك أن تخفيف الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري له دور مماثل في التصدي لتغير المناخ ومع ذلك، نعتقد أن الحكمة تستدعي التوازن في العمل والاجراءات بين التخفيف والتكيف من أجل التأكد من أن الدول مستعدة لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ظاهرة التغير المناخي والتدابير المتخذة للحد منها

السيد الرئيس،

إن دولة قطر اتخذت خطوات نحو التنويع الاقتصادي للتصدي لتغير المناخ من خلال برامج التنمية المستدامة وزيادة إجراءات الحد من الانبعاثات عن طريق الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والأبحاث في مجال الطاقة النظيفة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

كما استضافت دولة قطر متمثلة بوزارة البلدية والبيئة ورشة عمل ضمن أحد بنود الاتفاقية والمتعلق بآثار تدابير الاستجابة بمشاركة العديد من

الخبراء والمختصين بشأن تبادل الخبرات حول التنويع الاقتصادي والتحول والانتقال العادل للقوي العاملة وايجاد فرص العمل المناسبة في سياق التنمية المستدامة.

ولا يفوتني في الختام أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمانة التنفيذية للاتفاقية وذلك للجهد الكبيرالذي بذلته لانجاح المؤتمر، والشكر موصول لحكومة وشعب المملكة المغربية على حسن الاستقبال وجودة تنظيم هذا المؤتمر. شكرا سيدي الرئيس.